

## وزير العدل يدشن البورصة العقارية.. لتقديم خدمات تداول العقارات وتحقيق الشفافية

المصدر: وزارة العدل

تاريخ النشر: 27 أغسطس 2023

دشن معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني اليوم في الرياض، البورصة العقارية، بحضور معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله بن عامر السواحة.

وتتيح البورصة العقارية تداول العقارات "بيع وشراء" بكل يسر وسهولة، إلى جانب تمكين المستفيدين من خدمات الرهون العقارية إلكترونياً بالإضافة إلى خدمات الدمج والفرز للصكوك العقارية، وخدمة تحديث الصكوك.

وأوضحت وزارة العدل أن البورصة العقارية ترتقي بتجربة المستفيدين وتحقق الشفافية والموثوقية، كما أنها إحدى مخرجات مبادرة "رقمنة الثروة العقارية" التي تعد من أبرز مبادرات الوزارة في برنامج التحول الوطني.

وتمكّن البورصة العقارية المستفيدين من إدارة الثروة العقارية، كما أنها تحقق الشفافية في الصفقات العقارية التي تتم، إذ تقدم معلومات موثوقة عن قيمة الصفقات للنطاق الجغرافي الذي يحدده المستخدم.

وأكدت الوزارة أن البورصة العقارية تتيح خدمات فرز ودمج الصكوك العقارية باستخدام الهوية العقارية، وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان والبنك المركزي السعودي، ويأتي ذلك في سياق التكامل الحكومي الذي يعزز من جودة الخدمات وسرعة الإنجاز.

وأشارت وزارة العدل إلى أن البورصة العقارية [srem.moj.gov.sa](http://srem.moj.gov.sa) يتم الدخول عليها بإدخال رقم الهوية (مواطن-مقيم-زائر)، وسيصل للمستفيد رقم تحقق على تطبيق "النفذ الوطني"، وبعد الدخول يحدد المستفيد صفته ما إذا كان يود استخدام البورصة "أصله عن نفسه" أو "وكيل عن غيره"، ثم يمكنه استخدام خدمات البورصة.

وتقدم البورصة العقارية خدمات تداول العقارات التي تضم (صفقة خاصة وهي صفقة بين المالك ومشتري محدد معروف مسبقاً لدى البائع) أو (هبة لشخص محدد) أو (صفقة حرة يكون المشتري فيها غير محدد)، إلى جانب خدمات العروض العقارية التي تبرز العقارات المعروضة وفق ثلاثة أصناف (عقارات معروضة، عقارات مطلوبة، عقارات متاحة) التي من خلالها يمكن للمستفيدين الراغبين بالشراء تقديم عروضهم، بالإضافة إلى خدمات تحديث الصكوك.